ثم يأمر الناس بعبادته ونهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء هذا ملخص كلامه
وإنما فسر لا يأمر بينهى لأنها حالة عليه الصلاة والسلام والأوّل أنسب الأمر
أعم من النهي والسكوت والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر مناقضا
لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا يستحقون أن يعبدوا وهو أيضا
في كونه مخلوقا فكيف يأمرهم بعبادته والخطاب في ولا يأمركم على القراءتين
التفات. **تنبيه** قرأ جماعة واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا وخرّجها
أبو الفتح على حذف ألف لا تخفيفا كما قالوا أمَ والله ولم يجعل من القراءتين بأن
تعد لا في قراءة الجماعة زائدة لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

لات اختلف فيها في أمرين أحدهما في حقيقتها وفي
ذلك ثلاثة مذاهب. أحدها أنها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء
على قولين أحدهما أنها في الأصل بمعنى نقص من قوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا
فإنه يقال لات يليت كما يقال ألتَ يألِتُ وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي
كما أن قلّ كذلك قاله أبو ذر الخُشَني. والثاني أن أصلها ليس بكسر الياء
فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء. والمذهب
الثاني أنها كلمتان لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثُمّت
ورُبّت وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور. والثالث
أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين قاله
أبو عبيدة وابن الطراوة واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام وهو
مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط
المصحف من أشياء خارجة عن القياس ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها
بالتاء والهاء وأنها رسمت منفصلة عن الحين وأن التاء قد تكسر على أصل
حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير
انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه. **الثاني** في عملها

وفي ذلك أيضا ثلاثة مذاهب. أحدها أنها لا تعمل شيئا فإن وليها مرفوع
فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا قول الأخفش
والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حينُ مناص
كائن لهم. الثاني أنها تعمل عمل إنّ فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول
آخر للأخفش. والثالث أنها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور. وعلى كل قول
فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.
واختلف في معمولها فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين وهو ظاهر
قول سيبويه. وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وفيما
رادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الأحيان. **تنبيه**
قرئ ولات حينِ مناص بخفض الحين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء
الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك وأنشد: طلبوا صلحنا ولات أوانٍ
وأجيب عن البيت بجوابين أحدهما أنه على إضمار من الاستغراقية ونظيره
في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله: ألا رجلٍ جزاه الله خيرا
فيمن رواه بجر رجل. والثاني أن الأصل ولات أوان صلح ثم بني المضاف
لقطعه عن الإضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا أو لأنه قدر
بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وجير ونوّن للضرورة
وقال الزمخشري للتعويض كيومئذ ولو كان كما زعم لأُعرب لأن العوض
ينزل منزلة المعوض منه. وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح وبالثاني
ويوجه أن الأصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة
قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضا
عن المضاف إليه ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن انتهى. والأولى أن يقال إن
التنوين المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وإن المناص معرب وإن كان قد قطع
عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض.